الأنباء
الاحد 25 نوفمبر 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

مشاركة كثيفة لـ 365 ألف ناخب بينهم 50 ألفاً من الشباب يصوتون لأول مرة.. وأعلى عدد من المرشحين بلغ 430 للمجلسين النيابي والبلدي

انتخابات البحرين.. خطوة جديدة على طريق الإصلاح والديموقراطية

بحرينيون يصطفون بانتظار دورهم للإدلاء بأصواتهم بالانتخابات امس (بنا)

المنامة ـ ماضي الهاجري ـ وكالات

شاركت جموع غفيرة من المواطنين البحرينيين في العرس الديموقراطي للمملكة المتمثل بالانتخابات البلدية والنيابية.

وأكد الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله وزير الداخلية، أن الانتخابات النيابية والبلدية 2018 والتي جرت أمس، إحدى ثمار المشروع الإصلاحي الشامل لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه، والذي كان لقيادة جلالته الواعية والمستنيرة، الفضل في تعزيز المكتسبات السياسية وحماية منجزات الوطن.

وأشار، في تصريح له أمس عقب إدلائه بصوته في الانتخابات، إلى أن الحضور اللافت للمواطنين وتوافدهم على مراكز الاقتراع، يأتي انعكاسا للوجدان والضمير الوطني، ويؤكد أن الشعب البحريني يعتز بوطنيته وعلى قدر كبير من المسؤولية، فالمواطن الذي يشارك صاحب قرار وطني وموقفه مقدر، مشددا على أن هذه الانتخابات بمنزلة التحدي الوطني، والمواطنون يتخذون قرارهم في أجواء من الحرية والاستقرار السياسي.

وسبق يوم الاقتراع مؤتمر صحافي حضره عدد من الوزراء لافتتاح المركز الاعلامي للانتخابات.

فقد أكد وزير شؤون الإعلام رئيس مجلس أمناء معهد البحرين للتنمية السياسية علي بن محمد الرميحي ان الانتخابات النيابية والبلدية في دورتها الخامسة تمثل خطوة جديدة على طريق الإصلاح السياسي والديموقراطي المتواصل في ظل المشروع الإصلاحي الشامل والرائد لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى.

فيما أشار وزير العدل والشؤون الإسلامية رئيس اللجنة العليا للانتخابات الشيخ خالد بن علي الى أن القضاء البحريني يشكل ضمانة أساسية لنزاهة وحيادية الانتخابات البلدية والنيابية، مشيرا إلى أن هناك توقعات بإقبال كبير على سير الانتخاب، مؤشرها تسجيل أكبر عدد من المترشحين لعضوية المجلس النيابي منذ عام 2002.

جاء ذلك خلال افتتاح وزير الإعلام المركز الإعلامي للانتخابات في المنامة، بحضور وزير العدل والمستشار نواف عبدالله حمزة رئيس هيئة التشريع والإفتاء القانوني رئيس اللجنة التنفيذية للانتخابات وعدد كبير من المسؤولين وممثلي وسائل الإعلام المحلية والعالمية.

وزير العدل: القضاء ضمانة أساسية للنزاهة

وأكد وزير شؤون الإعلام أن المشاركة الشعبية في الانتخابات الخامسة تمثل حقا دستوريا كفله المشروع الإصلاحي لجلالة الملك منذ عام 2002، وواجبا وطنيا يجسد وعي الشعب ومسؤوليته في التعبير عن رأيه بشكل ديموقراطي سلمي متحضر، وحريته في اختيار الكفاءات الوطنية القادرة على تمثيله، وممارسة صلاحياتها التشريعية والرقابية «الموسعة» وتطوير المجالس البلدية، بالتعاون مع السلطة التنفيذية.

وأضاف الرميحي أن هذا المشروع الرائد لا يمكن اختزاله فقط في الانتخابات، وإنما هو مشروع حضاري نابع من الإرادة الوطنية، وشامل في إنجازاته المتواصلة منذ انطلاقه بإجماع شعبي على تدشين الميثاق الوطني قبل قرابة 18 عاما، وإقرار التعديلات الدستورية لعام 2002، وترسيخ دولة القانون والمؤسسات، ومن أهم معالمها: إعادة الحياة البرلمانية عبر مجلسي النواب والشورى، وتعزيز استقلالية السلطة القضائية ونزاهتها، وكفالة الحقوق السياسية والمدنية، ومن بينها حرية الصحافة والإعلام.

وأشار إلى نجاح المملكة بقيادة جلالة الملك في بناء منظومة تنفيذية وقضائية وحقوقية متكاملة لحماية الحقوق والحريات السياسية والمدنية والاجتماعية، وفي مقدمتها: المحكمة الدستورية، المجلس الأعلى للقضاء، النيابة العامة، المجلس الأعلى للمرأة، ديوان الرقابة المالية والإدارية، المؤسسة الخيرية الملكية، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، الأمانة العامة للتظلمات، مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، هيئة تنظيم سوق العمل، وصندوق العمل «تمكين»، بالإضافة إلى تفعيل دور المجتمع المدني من خلال 639 جمعية أهلية وحقوقية وسياسية.

وحول التغطية الإعلامية للانتخابات النيابية والبلدية، أكد وزير شؤون الإعلام أن هذه التغطية متواصلة منذ صدور الأمر الملكي السامي بتحديد ميعاد الانتخابات، مشيرا إلى مشاركة 510 من منسوبي الوزارة وكوادرها الإعلامية والفنية والهندسية وفق خطة شاملة ومتكاملة في إبراز هذا الحدث الديموقراطي في مختلف وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية.

وأشار في هذا الصدد إلى إعداد تقارير ولقاءات وبرامج إخبارية وحوارية وفقرات توعوية، وبثها عبر وكالة أنباء البحرين والقنوات الإذاعية والتلفزيونية ومواقع التواصل الاجتماعي، لحث المواطنين على ممارسة حقوقهم السياسية ترشحا وانتخابا، وتدعيم المسيرة الديموقراطية، إلى جانب عرض المترشحين والمترشحات برامجهم الانتخابية على شاشة التليفزيون وفق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

ولفت إلى حرص الوزارة على تدعيم مركز الاتصال الوطني لدى إعداده هذا المركز الإعلامي، وتجهيزه بكل الإمكانات الإعلامية والفنية، ومن ضمنها استديوهان للبث الإذاعي والتلفزيوني المباشر، والعمل على تزويد وسائل الإعلام المحلية والعربية والأجنبية بالبيانات والتقارير والرسائل الإخبارية عبر التقنيات الحديثة، و27 وصلة للتبادل الإخباري وحجوزات الأقمار الاصطناعية، ومنح التسهيلات أمام مشاركة 120 إعلاميا من خارج المملكة، وممثلي 80 وكالة أنباء وصحيفة وقناة تلفزيونية عربية ودولية في التغطية، إلى جانب تخصيص 10 عربات للنقل الخارجي والفضائي، وغيرها من التقنيات والتسهيلات لنقل مجريات العملية الانتخابية من قلب الحدث.

وختم الرميحي بأن ما تشهده مملكة البحرين من عرس ديموقراطي يؤكد أنها ماضية بقيادة جلالة الملك، ودعم صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر، ومساندة صاحب السمو الملكي ولي العهد، وبفضل وعي وتلاحم شعبها نحو تعزيز مكانتها الرائدة كأنموذج في الإصلاح السياسي والحكم الرشيد وتكريس التسامح والتعايش السلمي، ودفع عجلة البناء والتطوير والتنمية الشاملة والمستدامة.

من جانبه، أكد الشيخ خالد بن علي رئيس اللجنة العليا للانتخابات، أن الشاغل الأساسي في العملية الانتخابية هي الكيفية التي تجري بها، كونها الأساس للعمل الديموقراطي والمسيرة الديموقراطية التي تعيشها البحرين منذ العام 2002.

وأشار وزير العدل إلى ان انتخابات عام 2018 سجلت أعلى عدد من المترشحين النيابيين منذ العام 2002، حيث تم تسجيل 430 مترشحا، منهم 293 مترشحا لمجلس النواب، بينهم 41 سيدة و6 سيدات يترشحن لعضوية المجالس البلدية، وبمشاركة نحو 7 جمعيات سياسية.

وأوضح ان إجمالي الكتلة الناخبة للدورة الخامسة من الانتخابات البرلمانية والبلدية بلغت 365467 ناخبا، منهم ما يزيد على 50 ألف شاب وشابة يشاركون للمرة الأولى، وقد تم إرسال رسائل شخصية لهم وبشكل مباشر، إيمانا بأن الشباب هم عماد الوطن، والمعول الأول على مستقبلة وتطوره وازدهاره.

وأضاف الوزير إلى أن 54 لجنة اقتراع خصصت لاستقبال الناخبين، منها 14 لجنة عامة موزعة على مختلف مناطق المملكة للمساهمة في التسهيل على الناخبين والمترشحين.

مشاركة نسائية لافتة

الزياني يهنئ قيادة وشعب البحرين بالحراك الديموقراطي

المنامة ـ بنا: هنأ الأمين العام لمجلس التعاون د.عبداللطيف بن راشد الزياني جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وكذلك شعب مملكة البحرين، على ما شهدته المملكة من حراك ديموقراطي ممثلا في إجراء الانتخابات النيابية والبلدية، التي تأتي لتبرهن على حرص صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين على ترسيخ مبادئ الحرية والمساواة والشراكة التي أكد عليها من خلال المشروع الإصلاحي لجلالته.

وأكد الأمين العام في تصريح لوكالة أنباء البحرين «بنا» أن المشاركة في الانتخابات هي حق أصيل للمواطن كفله الدستور، وهي واجب وطني تمليه المسؤولية الوطنية على الجميع لاختيار ممثليهم في مجلس النواب والمجالس البلدية، والمشاركة في صنع القرار والدفع بمسيرة التقدم والرقي والازدهار إلى أهدافها السامية.

وقال إن ما شهدته البحرين من أجواء ديموقراطية ومجالس انتخابية وتفاعل شعبي وحضور إعلامي يعكس الوعي الرفيع الذي يتمتع به شعب البحرين والإحساس بالمسؤولية الوطنية التي يتحلى بها، ويؤكد أن شعب مملكة البحرين الواعي ماض بعون الله نحو المستقبل المشرق المنشود بكل ثقة وعزيمة.

أنباء لبنانية

علوش يؤكد صعوبة استبدال الحريري دون اعتذاره أو «انقلاب»

«المستقبل» يرفض التخيير بين التوزير أو الاعتذار وعون.. الأزمة كبرت

بيروت ـ عمر حبنجر

صدقت توقعات رئيس مجلس النواب نبيه بري أن ولادة الحكومة ستتعدى الشهر السابع الذي بلغته عمليا، بينما البلد على شفير التداعي، وبري الذي كان أعلن عزمه الصمت حيال كل ما يعني تشكيل الحكومة، عاد وأبلغ زواره، بأنه لا حلول آنية في متناول اليد، لا بل إن أفق الحلول مغلق بالكامل.

والمعروف عن الرئيس بري أنه يدعم مطالبة حزب الله بتوزير احد النواب السُنة، الذين يصفهم تيار المستقبل بنواب «سرايا المقاومة».

لكن المصادر الرافضة أوحت لـ «الأنباء» بقناعة راسخة وثابتة بأن حزب الله يتخذ من هؤلاء النواب مطية للوصول إلى استنساخ الحرس الثوري الإيراني في لبنان، على صورة «الحشد الشعبي» في العراق، و«الحشود» المستقدمة من الخارج إلى سورية، وأنصار الله في اليمن. مصادر «الثامن من آذار» قالت إنها مررت عبر جريدة «اللواء» رسالة واضحة إلى الرئيس الحريري مفادها ضرورة الاستعجال بتشكيل الحكومة وإلا الاعتذار والبديل جاهز، وأن الرئيس عون لن يمانع بتكليف بديل في اللحظة الحاسمة، وقالت المصادر التي تبدو من اجواء حزب الله ان التيار الحر والعهد ملزمان بإيضاح الكثير من النقاط في اصرارهم على الثلث المعطل بشكل منفصل عن باقي 8 آذار.

لكن القيادي في تيار المستقبل مصطفى علوش سارع الى الرد على هذا التهديد ساخرا من «مصدر» يطلق مثل هذا الكلام دون ان يجرؤ على ذكر اسمه، ومؤكدا أن استبدال الحريري غير ممكن دون اعتذاره، او بانقلاب، واعتبر حديث المصدر مجرد «صف كلام». لأن الحريري لن يعتذر، وفي حال اعتذاره، يستغرب علوش مبادرة شخصية سنية الى القبول بهذه المهمة، اذا كان يريد المحافظة على مستقبله السياسي.

في المقابل عضو قيادة حزب الله الشيخ نبيل قاووق قال ان الحزب لن يتراجع عن توزير حلفائه، وان الرئيس المكلف برفضه ذلك اصاب العهد بالظهر واصاب الحكومة، وقال: الحل أولا وأخيرا عند الرئيس المكلف.

فردت قناة المستقبل، بأن تشكيل الحكومة مازال رهينة التعقيد الذي يتولاه حزب الله، تحت عنوان توزير سنة 8 آذار، علما بأن تشكيلة الحكومة جاهزة ولا ينقصها سوى اسماء وزراء حزب الله. قال رئيس الجمهورية العماد ميشال عون «إننا نجتاز اليوم أزمة تأليف الحكومة التي لم تعد أزمة صغيرة لأنها كبرت. وهي أزمة يحضرني فيها حكم سليمان الحكيم يوم أتت اليه امرأتان مع طفل وكل منهما تدعي أنها أمه. وبعد جهد جهيد قال انه سيحكم بالعدل بينهما بأن يتم تقطيع الطفل الى قطعتين لكل واحدة قطعة. فصرخت إحداهما: لا تقتله بل أعطه كله إلى الأخرى، فعرف سليمان عندها أنها الأم الحقيقية. ونحن اليوم نريد أن نعرف من هي أم لبنان لكي نعطيها لبنان. وسأكتفي بهذه الكلمة الموجزة». وقال عون خلال استقباله العدائين بمناسبة الاستقلال، «عندما تحملون العلم اللبناني فهذا يعني أنكم تحملون لبنان بأسره، لأنه لوحده يدل على جميع اللبنانيين وهو رمزهم جميعا، حيثما كنا في أي احتفال أو مقام دولي أو زيارة رسمية. وفي هذا العام نحتفل باليوبيل الماسي لاستقلال لبنان الذي دفع ثمنه في مراحل عديدة. صحيح إننا نلناه في العام 1943 إلا أنه تعرض الى كبوات عدة، وكدنا نخسره في كل مرة، لكن كان هناك على الدوام رجالات أنقذوا الوضع».

الرئيس العماد ميشال عون مستقبلا المشاركين في سباق البدل السنوي لعيد الاستقلال من قلعة راشيا إلى بعبدا (محمود الطويل)

بري: الأفق الحكومي مقفل

النائب عبدالله لـ «الأنباء»: كل المؤشرات تدل على التأخير في تشكيل الحكومة

بيروت ـ أحمد منصور

لفت عضو اللقاء الديموقراطي النائب بلال عبدالله الى ان «كل المؤشرات والمعطيات تدل على التأخير في تشكيل الحكومة»، معتبرا انه «مهما كانت المبررات والأسباب والدوافع الداخلية والخارجية التي تعيق تشكيل الحكومة، فإن عبء الوضع الاقتصادي والاجتماعي وأزمة البطالة ومواجهة المشاكل الحياتية للناس، والحفاظ على الاستقرار الأمني والاقتصادي في البلد، هو اكبر من كل هذه الدوافع»، مشددا على أنه «آن الأوان ان نحتكم إلى انتمائنا الوطني والى قرارنا الوطني المستقل بالحد الأدنى، وان نحيد لبنان عن الصراعات والمحاور الاقليمية والدولية، وان نعمل على تشكيل حكومة مع برنامج اقتصادي لنوقف هذا الدهور الحاصل في مؤسساتنا وقطاعاتنا وفي أوضاعنا الاقتصادية وغيرها».

وقال عبدالله في تصريح لـ «الأنباء»: «المطلوب الترفع والتواضع، فأحيانا العض على الأصابع لا ينفع، وليس المهم من يقول «أخ» أولا، المهم أن الوطن والناس هما من يدفعان الثمن نتيجة هذه الأوضاع، لذلك ندعو رئيس الجمهورية والرئيس المكلف وجميع القوى السياسية الى أكبر ممكن من الجهد لإخراج الوضع الحكومي من عنق الزجاجة، وإلا فإن مصير البلد وأجيالنا والاقتصاد والنقد سيصبح في مكان آخر».

وأضاف «من خلال المعطيات ما من شيء يحمي لبنان في ظل هذا التصعيد الاقليمي الحاصل.